



Annahar Research & Creativity



لبنان
بعد
الحرب

لبنان بعد الحرب

كيف تُستنهض الدولة؟

مقدمة

سيأتي اليوم الذي تضع فيه الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله أوزارها، ليجد لبنان نفسه أمام مرحلة انتقالية تعيد طرح سؤال جوهرى عن الدولة ووظيفتها في استنهاض الوضعية اللبنانية. ولكن، قبل الغوص في تفاصيل الحاجات اللبنانية وطرح أسئلة المصير والمستقبل، لا بدّ لنا من السؤال عن كيفية استنهاض الدولة بعد هذه الحرب.

قبل أن تندلع الحرب الأخيرة، مرّت على لبنان محطّات وحروب وأزمات عديدة، أعادت في كل مرّة النقاش حول النظام السياسي الأنسب للبنان: أفكار حول الأنظمة اللامركزية والأفكار اللائتلافية وغيرها... غير أن هذا النقاش لا يمكن أن يُختزل في شكل النظام الدستوري ومدى الحاجة إلى إعادة النظر به، بل يجب أن يسبقه توفير الأسس التي تجعل أي إصلاح قابلاً للحياة والاستمرار. فقبل الجواب المباشر والمريح على سؤال شكل النظام السياسي، يجب العمل أولاً على أن تكون الدولة وحدها تحتكر السلاح وتمارس سيادتها الكاملة، وأن يكون الأمن والاستقرار مكفولين لجميع المواطنين.

كما إن أزمة لبنان الراهنة لا يمكن مقاربتها من زاوية اقتصادية أو مالية أو إدارية فحسب، لأن جوهرها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها، ومدى قدرتها على ممارسة سيادتها وترجمة العقد الاجتماعي إلى مؤسسات فاعلة وسلطة عامة تمتلك وحدها القرار الوطني. فقد كشفت الحروب والأزمات المتلاحقة أن المشكلة الأساسية ليست في غياب النصوص الدستورية أو المؤسسات، بل في عدم اكتمال مشروع الدولة، بحيث بقيت السلطة موزعة بين مراكز متنافسة، وتراجعت قدرة الدولة على احتكار القوة وتطبيق القانون وصيانة المصلحة الوطنية.

فهرس

مقدمة	03
أولاً	06
■ بين السيادة وضرورة الاستنهاض	06
■ من أزمة ١٩٥٨ إلى مواجهة النفوذ الإيراني	07
■ ما بعد استعادة السيادة	12
ثانياً	16
■ رؤية إصلاحية شاملة للانتقال من دولة	16
■ منهكة السيادة إلى دولة فعالية	
■ الإصلاح السياسي	20
■ الإصلاح الاقتصادي	22
■ الإصلاح الأمني	23
■ الإصلاح التربوي	24
■ الإصلاح الدستوري	25
■ أزمة انبثاق السلطات	26
■ أزمة التوازن بين السلطات	26
■ أزمة جودة التشريع	27
خاتمة	28
المراجع	30

من جهة أخرى، يقدم الفكر الكيانى اللبناني، كما بلوره ميشال شيدا وشارل مالك، مقارنة متميزة لفهم الدولة اللبنانية، إذ ينطلق من اعتبار لبنان وطنًا نهائيًا، ودولة ذات هوية وطنية مستقلة ورسالة حضارية قائمة على الحرية والتعددية. وفي هذا التصور، لا تقوم الوحدة الوطنية على التجانس القومي أو الديني، بل على إرادة "العيش معًا" ضمن إطار دستوري يحمي التنوع ويؤسس لمواطنة جامعة، بما يجعل النموذج اللبناني صيغة خاصة لمفهوم الدولة - الأمة، تركز على وحدة الإرادة السياسية في مجتمع تعددي [1][2].

ومن هذه الخلفية الفلسفية والسياسية، تنطلق الدراسة من فرضية أن مستقبل لبنان يتوقف على نجاح الدولة في استعادة وظائفها الأساسية بوصفها المرجعية الوحيدة للسلطة والسيادة والقانون. فالإصلاح الدستوري لا يحقق أهدافه ما لم يُنْشَأ على دولة قادرة على احتكار السلاح الذي يضمن البحث في عدالة التمثيل، وتوزيع الإنماء.



في هذا الإطار، تتبلور الإشكالية التالية: لماذا يظل مشروع الدولة في لبنان غير مكتمل، رغم عراقلة تجربته الدستورية؟ وإلى أي مدى يرتبط نجاح أي إصلاح دستوري أو بنيوي بقدرة الدولة أولاً على استعادة وظائفها السيادية الحصرية؟ وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى بحث الشروط والإصلاحات اللازمة لاستكمال مشروع الدولة اللبنانية، بما يسمح بالانتقال إلى دولة فعلية تستمد شرعيتها من سيادة القانون والمصلحة العامة.

وتقود هذه الإشكالية إلى المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الدولة الحديثة في الفكر السياسي، حيث تطور مفهوم السيادة منذ الفلسفة الكلاسيكية وصولاً إلى منظري الدولة الحديثة، فأصبحت الدولة تُعرّف بوصفها السلطة العليا التي تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، وتحمي الحقوق، وتجسد الإرادة العامة للمجتمع. ومن هذا التطور نشأ مفهوم الدولة - الأمة، الذي يقوم على التلازم بين السيادة والمواطنة والإرادة المشتركة، بحيث تصبح الدولة الإطار القانوني والمؤسسي الذي يوحد المواطنين على أساس المساواة أمام القانون، بعيداً عن الانتماءات الأولية والولاءات المتعددة.

في هذا السياق، تُعدّ التجربة اللبنانية من أوائل التجارب الدستورية الحديثة في المشرق. إلا أن هذه التجربة وبالنسبة إلى البعض، تميزت بخصوصية أساسية تتمثل في أن مشروع الدولة سبق اكتمال مشروع الأمة. فقد نشأت الدولة في مجتمع تعددي دينياً وثقافياً، الأمر الذي جعل بناء الهوية الوطنية الجامعة أكثر تعقيداً، وأبقى التوازنات الطائفية والولاءات المتعددة مؤثرة في الحياة السياسية، ما حال دون ترسيخ الدولة باعتبارها المرجعية النهائية لجميع اللبنانيين، وأدى إلى استمرار التوتر بين منطق المواطنة ومنطق الجماعات.



1

أولاً

بين "السيادة" وضرورة الاستنهاض

تُعَدّ السيادة إحدى الركائز الأساسية لمفهوم الدولة الحديثة، وقد سبقت تبلورها الحديث نقاشات في الفكر السياسي القديم حول السلطة العليا وأشكال الحكم، ولا سيما لدى أرسطو. غير أن مفهوم السيادة بصيغته الحديثة تبلور بصورة منهجية مع جان بودان، الذي عرّفها بوصفها سلطة مطلقة ودائمة، وأكّد وحدتها وعدم قابليتها للتجزئة. ثم جاء توماس هوبز ليؤكد ضرورة وجود سلطة سيادية قوية تكفل الأمن والسلام وتتيح الخروج من حالة الصراع، فيما حافظ جان جاك روسو على مبدأ وحدة السيادة وعدم قابليتها للتجزئة، لكنه أعاد تحديد مصدرها، فجعلها تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب الذي يتكوّن، بفعل العقد الاجتماعي، في جسم سياسي تقوم عليه الدولة وتستمد منه سلطتها المشروعة.

وتجسدت هذه المفاهيم في الدولة الحديثة، حيث تعني السيادة امتلاك الدولة وحدها السلطة النهائية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، واحتكار استخدام القوة، وإدارة النزاعات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلام والعلاقات الدولية من خلال مؤسساتها الشرعية.

وعندما تتقاسم هذه الصلاحيات جهات أخرى خارج مؤسسات الدولة أو تفقد الدولة احتكارها لها، تتآكل السيادة تدريجياً، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة واهتزاز مؤسساتها وقدرتها على ممارسة وظائفها الأساسية.

من أزمة 1958 إلى مواجهة النفوذ الإيراني

بدأت قصة اهتزاز الدولة مع تحدّي عام 1958، وصعود الناصرية في العالم العربي ولبنان. ففي ظلّ الصراع بين حلف بغداد والظموحات السوفياتية في المنطقة، وقف الرئيس كميل شمعون في وجه المدّ الناصري على الأرض اللبنانية. وقد صمّم مؤيدو عبد الناصر من اللبنانيين على الانقلاب على شمعون لما كان يمثل من خيارات وتوازنات في الحكم اللبناني لم تكن تصبّ في مصلحتهم، فحاولوا تغييرها وهذّبوا الدولة اللبنانية التي اضطدمت بأول تحدّي عنفي كبير بعد الاستقلال.

وفي عهد الرئيس شارل حلو، واجهت الدولة اللبنانية تحدياً من نوع آخر تمثل في التوغّل الفلسطيني المسلّح داخل لبنان، والذي انطلقت عملياته الأولى ضد إسرائيل مطلع عام 1965. ومع الوقت، تطوّر الحضور الفلسطيني المسلّح على الأراضي اللبنانية، ووجد من يسانده ويدعمه ويحتفي بفكرته، أي فكرة عسكرة الثورة الفلسطينية، تحقيقاً لما رآب تتعلّق بضرب الحكم اللبناني وأساساته وتغيير موازينه، فضلاً عن تغطية عجز الدول المعنية عن إيجاد حل للقضية الفلسطينية [3].



وفي عام 2000، قُرّرت إسرائيل الانسحاب من لبنان، وهو أمر لم تكن سوريا تريد قبل التوصل إلى اتفاق شامل معها. إلا أن الدولة اللبنانية لم تتمكن بعد الانسحاب الإسرائيلي من استعادة مكائنها كاملة في الجنوب، فدخل حزب الله بقوة أكبر إلى المشهد الأمني والعسكري وإلى قرار الجنوب. أما سوريا، فقد بدا أن بطشها المتزايد في الداخل اللبناني، بالتزامن مع الخروج الإسرائيلي، أخذ يعمل بعكس إرادتها في البقاء داخل لبنان، إلى أن انسحبت منه بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، بفعل إرادة لبنانية ودولية مشتركة.

غير أن الرواسب السورية لم تختف مع خروج سوريا من لبنان. فالاستثمار الإيراني الذي رعته دمشق وكبرته على مدى سنوات بقي قائماً، بل توسّع نفوذه أكثر تحت عنوان "المقاومة"، التي فعلت الكثير في الداخل اللبناني لتعزيز سيطرتها على القرار داخل مؤسسات الشرعية وأروقتها.

وبعد اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل وإسقاط اتفاق 17 أيار في عهد شقيقه الرئيس أمين الجميل، واصلت الدولة تراجعها وخسرت فرصة تلو الأخرى. وفي تلك المرحلة برز عامل داخلي جديد تمثل في حزب الله، التنظيم التي أعلن منذ نشأته ارتباطه الوثيق والمباشر بالأجندة الإيرانية. وإلى جانب الإحتلالين السوري والإسرائيلي، بدا تطوّر حضور حزب الله، ولا سيما بعد اتفاق الطائف عام 1989، تطوراً مقلقاً بالنسبة إلى حضور الدولة ودورها، خاصة أن حزب الله لم يسلم سلاحه للدولة إسوةً بباقي الميليشيات عملاً باتفاق الطائف، وهو ما استجرّ في محطات عديدة حروباً إلى الجنوب اللبناني، أبرزها عامي 1993 و1996.



من أزمة

1958

إلى مواجهة
النفوذ الإيراني

وقد صمّمت بعض هذه الدول، بالتعاون مع المؤيدين للحراك الفلسطيني المسلّح في الداخل اللبناني، على افتعال اصطدام مباشر بين "الثورة المسلّحة" و"التميّز اللبناني". فجاء اتفاق القاهرة عام 1969، الذي اعتبره عبد الناصر ملاذاً لتجنّب حرب محتملة بين الفلسطينيين ومؤيديهم في لبنان من جهة، واللبنانيين الرافضين لأي نشاط مسلّح على حساب الدولة من جهة أخرى. إلا أن التنازل عن السيادة من خلال الاتفاق آنذاك لم يجنب لبنان الحرب، بل أسهم في اندلاعها بعد ست سنوات من توقيع الاتفاق وأُسّس لنهج يقوم حتى اليوم على قبول الدولة والجيش بالتعايش مع قوى مسلحة خارج الدولة ترفع شعار مقاومة الاحتلال وتأخذ عن الدولة مهمة الدفاع عن لبنان.

ومع دخول سوريا إلى لبنان عام 1976 بأهدافها التوسّعية، وجدت الدولة نفسها أمام تحديات سيادية جديدة. فإلبلاد كانت ترزح تحت رصاص وقذائف معسكرين متصارعين على أرض لبنان. كما عزّز العامل السوري منسوب العنف، وساهم في إشعال مناطق نزاع جديدة. فقد عملت سوريا على تعميق الانقسامات اللبنانية وإضفاء أبعاد طائفية عليها، وبدأت بتعزيز سياسة الفرز بين المناطق والبلدات، خلافاً لما رُوّجت له عن نفسها باعتبارها "عامل استقرار" بين الجماعات اللبنانية.

وإلى جانب حروبها مع "المقاومة اللبنانية"، بدت سوريا مع مرور السنوات أكثر تمسكاً بالورقة اللبنانية بوصفها مدخلاً أساسياً للتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب. لذلك افتعلت الكثير من الأزمات والاشتباكات لترسيخ نفوذها داخل الأراضي اللبنانية. أما إسرائيل، التي أتعبتّها الصواريخ الفلسطينية، فقد أصرت في عامي 1978 و1982 على تنفيذ توغلات برّية داخل لبنان لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وطردها، ومعها القوات السورية في الاجتياح الثاني الذي وصل إلى بيروت. وهنا دخلت الدولة اللبنانية في أزمة أعمق، وبدأت تبحث عن حلول من خارج الصندوق.



من أزمة 1958 إلى مواجهة النفوذ الإيراني

فرض حزب الله، بين عام 2005 وحرب تموز 2006 التي أفضت إلى صدور القرار الدولي 1701، إيقاعاً جديداً من العنف السياسي تجاه معارضيهِ الذين رفعوا شعار قيام الدولة. ومن الاغتيالات السياسية وصولاً إلى اجتياح بيروت في أيار 2008، وتبدّل التوازنات السياسية مع فرض "الثلاث المعطل" بقوة السلاح داخل الحكومة، بدا حزب الله متمركزاً حول هدف أساسي يتمثل في السيطرة على الحكم اللبناني بمواقفه الأساسية كافة.

ومن خلال سياسة الهيمنة والتهديد والوعيد تجاه معارضيهِ، تحوّل إلى سدّ منيع في وجه مؤسسات الدولة، التي سعى إلى السيطرة عليها عبر حلفائه السياسيين. فتمكّن من فرض قراره الاستراتيجي على توجّه المؤسسات الشرعية، وبلغ مرحلة متقدمة من النفوذ على رئاسة الجمهورية من خلال حليفه الرئيس ميشال عون، وعلى رئاسة الحكومة عبر تعطيل عمل الحكومات وإسقاطها، وصولاً إلى فرض رؤساء الوزراء أو التأثير الحاسم في تسميتهم.

كما تدخّل في التعيينات الإدارية، ومارس نفوذاً واسعاً على عمل القضاء في مسائل عديدة (منها قضية انفجار مرفأ بيروت)، واستعمل وهج سلاحه لفرض السيطرة على مفاصل الدولة. ولم يتأخّر في الإضرار بصورة لبنان ووضعه في عزلة عربية ودولية نتيجة نشاطاته الأمنية والعسكرية في المنطقة، ولا سيما بعد دخوله الحرب السورية دفاعاً عن نظام الأسد، ودعمه الحوثيين في اليمن، ومساندته الميليشيات الشيعية في العراق.

واستمر حزب الله في هذا المسار حتى دخوله حرب "إسناد غزة"، ومن بعدها مرحلة "إسناد إيران" بين عامي 2023 و2026. وقد تكبّد التنظيم خسائر كبيرة، كما حمل البلاد والمواطنين أثمناً باهظة لم يشهد لبنان مثيلاً لها منذ عقود على المستويين البشري والمادي.

وأدت هذه التطورات إلى تراجع نفوذ حزب الله، ومعه النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، بعدما خسر موقعه الأكثر تأثيراً

في المعادلة اللبنانية. كما فقد الغطاء الذي كانت توفره له البيانات الوزارية المتعاقبة، في وقت اتخذت الحكومة اللبنانية في 5 و7 آب 2025 قرارات هدت إلى سحب سلاحه وتكليف الجيش اللبناني تنفيذ ذلك، قبل أن تُقرّ في 2 آذار 2026 حظر نشاطه الأمني والعسكري بموجب قرار حكومي.

على الرغم من كل ذلك، يحاول حزب الله اليوم عرقلة مسار المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، بعدما قرّر لبنان الرسمي خوضها بهدف وقف الحرب والانتقال إلى مراحل أكثر استقراراً وسلاماً. ويعارض الحزب هذه المفاوضات بشدّة، ساعياً إلى ربط المسار اللبناني بالمسار الإيراني، في وقت تتجه فيه الدولة اللبنانية إلى مقاربة مختلفة تقوم على فصل المسارات تحقيقاً للمصلحة الوطنية اللبنانية.

ولا يقتصر أثر هذه المسارات على الحاضر فحسب، بل يعيد طرح السؤال الأساسي الذي رافق لبنان منذ تأسيسه: ما هي الدولة التي يريدونها اللبنانيون؟ وهل يمكن قيام دولة فعلية في ظلّ تعدّد مراكز القرار والسلاح؟



ما بعد استعادة السيادة

في الحالة اللبنانية، تكتسب مسألة السيادة أهمية مضاعفة لأنها ترتبط مباشرة بفكرة لبنان نفسها وبالصيغة السياسية التي تأسس عليها. فمنذ إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، ثم إقرار الدستور عام 1926، وصولاً إلى الاستقلال عام 1943 واتفاق الطائف عام 1989، قام الكيان اللبناني على مجموعة من الأرضيات المشتركة التي شكّلت الإطار الناظم للعيش بين اللبنانيين. وقد مثل الدستور اللبناني المرجعية القانونية العليا التي عزّفت لبنان بأنه وطن سيّد حرّ مستقلّ، وأرست مبادئ فصل السلطات والحزبات العاقبة والمساواة بين المواطنين أمام القانون. كما جاء الميثاق الوطني ليؤسس لتسوية تاريخية بين مكونات المجتمع اللبناني، تقوم على الاعتراف المتبادل والانتماء المشترك إلى الدولة اللبنانية، فيما أعاد اتفاق الطائف صياغة هذه التسوية ضمن إطار دستوري جديد هدفه إنهاء الحرب اللبنانية وترسيخ الاستقرار السياسي[4].

هذه الأرضيات المشتركة ليست مجرد نصوص أو مواد دستورية، بل تمثل جوهر العقد الاجتماعي اللبناني. فهي الإطار الذي يفترض أن يلتقي داخله اللبنانيون رغم اختلافاتهم الدينية والطائفية والسياسية. وهي أيضاً المرجعية التي تمنح المؤسسات شرعيتها وتحدد قواعد المنافسة السياسية وتداول السلطة. غير أن التجربة اللبنانية خلال العقود الماضية أظهرت تراجعاً مستمراً في فعالية هذه الأرضيات، وتحولاً تدريجياً من دولة المؤسسات إلى دولة "التوازنات والمحاصصات".

بدلاً من أن تتحوّل الدولة إلى مساحة جامعة للمواطنين، أصبحت في كثير من الأحيان ساحة لتوزيع النفوذ والمكاسب بين بعض الزعامات وبعض الأحزاب التقليدية والطوائف. ومع مرور الوقت، تراجعت معايير الكفاءة والاستحقاق أمام اعتبارات الولاء السياسي والطائفي، وجرى إضعاف الإدارة العاقبة وتحويلها إلى أداة في خدمة المصالح الفئوية بدل أن تكون أداة لخدمة الصالح العام[5].



قرار الحرب والسلام. وليس بالضرورة ان تمتلك القوى الشرعيّة أحدث الأسلحة والمعدّات العسكريّة الأكثر تطوّرًا لضمان الامن الحدودي، فيكفي ان تكون هي الجسم الشرعيّ الوحيد الذي يملك حصريّة العنف، فتسقط كل الذرائع امام إسرائيل وغيرها في التعديّ على لبنان. خاصة ان عوامل الردع والتوازن التي سوّقها حزب الله لسنوات لم تكن صحيحة، لأنها سقطت بالكامل أمام التفوّق العسكريّ الإسرائيلي واستجّرت الحروب الى لبنان ومن جديد وأعدت إسرائيل الى الداخل اللبناني.

من البديهيّات اعتبار ان استكمال تنفيذ البنود الإصلاحية غير المطبّقة من اتفاق الطائف الى جانب استكمال بناء الدولة الذي يتطلب إصلاحات اقتصادية وتربويّة التي تعزّز دور المؤسسات وتكرّس مفهوم المواطنة والانتماء الوطني المشترك، أنها الحلول الطبيعية لاستعادة حضور الدولة. ولكن بعد كل ما حدث للدولة في لبنان، وبعد تجربة عقود في ضرب السيادة والتعطيل والفساد الإداري والمالي والزبائنية السياسية، هل يمكن اعتبار انه يمكننا استنهاض الدولة اللبنانية بالطروحات نفسها؟ هل هذا كافي؟ وما هي الإصلاحات الحقيقية التي تلي ضرورة حصريّة السلاح بيد الدولة؟

إن أزمة لبنان ليست أزمة موارد أو إمكانيات بقدر ما هي أزمة سيادة وحوكمة. فالبلاد تمتلك من الطاقات البشريّة والإمكانيات الثقافية والاقتصادية ما يؤهلها للنهوض مجدداً، لكن هذا النهوض يبقى مشروطاً بإعادة الاعتبار لفكرة الدولة باعتبارها المرجعية الوحيدة لجميع اللبنانيين. فاستعادة الثقة بالمؤسسات، وتكريس سيادة القانون، وتحصين القرار الوطني المستقل، تشكل جميعها شروطاً أساسية لأي مشروع جدي لاستنهاض لبنان وبناء دولة قادرة وعادلة ومستقرّة في العقود المقبلة. فما هي الإصلاحات المطلوبة التي تشكّل عمق المشروع الاستنهاضي للدولة اللبنانية؟



إلى جانب أزمة المحاصصة، برزت أزمة أكثر خطورة تمثلت في تآكل مفهوم السيادة نفسه. فالدولة التي لا تحتكر قرار الحرب والسلام، ولا تمتلك وحدها أدوات القوة الشرعية، تجد نفسها عاجزة عن ممارسة دورها الطبيعي. وقد انعكس ذلك على قدرة لبنان في إدارة علاقاته الخارجية، وحماية حدوده، وتحييد نفسه عن صراعات المنطقة. كما أدى تعدّد مراكز القرار وتداخل الولاءات السياسية والإقليمية إلى إضعاف سلطة المؤسسات الدستورية وإلى إدخال البلاد في أزمات متكررة دفعت أثمانها الدولة والمجتمع والاقتصاد.

وفي موازاة ذلك، شهدت المؤسسات الدستورية حالات متكررة من الشلل والتعطيل. فقد تحوّلت آليات التوافق التي أنشئت لحماية الاستقرار إلى أدوات تعطيل متبادل، ما أدى إلى فراغات رئاسية طويلة، وتأخير تشكيل الحكومات، وشلل العمل التشريعي في محطّات عديدة. وباتت المؤسسات عاجزة عن اتخاذ القرارات أو تنفيذها بالفعالية المطلوبة، الأمر الذي ساهم في تآكل ثقة المواطنين بالدولة وبقدرتها على إدارة شؤونهم.

أما السلطة القضائية، التي تشكّل أحد أعمدة الدولة الحديثة، فقد عانت بدورها من تدخلات سياسية حدّت من استقلاليتها ومن قدرتها على القيام بدورها الرقابي والعدلي. وفي ظل غياب قضاء مستقل وفعال، يصبح تطبيق القانون انتقائياً، وتراجع المحاسبة، ويتوسع هامش الإفلات من العقاب، ما يضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويعمق الشعور بالظلم وعدم المساواة.

إن استنهاض الدولة اللبنانية بعد الحروب والأزمات المتراكمة لا يمكن أن يتحقق من خلال معالجات تقنية أو إجراءات إدارية محدودة. فالمطلوب هو إعادة بناء مفهوم الدولة نفسه على أسس واضحة وثابتة. ويبدأ ذلك باستعادة السيادة الكاملة للدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، بما يشمل احتكار قرار الحرب والسلام واحتكار العنف وأدواته، أي السلاح. كما يتطلّب الأمر إعادة الاعتبار للدستور بوصفه المرجعية العليا التي يخضع لها الجميع دون استثناء، وتعزيز استقلالية القضاء ليصبح قادراً على حماية الحقوق ومكافحة الفساد ومحاسبة المخالفين.

وعندما يُطالب بحصريّة السلاح بيد الدولة، فلا يكون الأمر مرتبطاً بمناكفات سياسية أو بتسجيل نقاط أمام الرأي العام من فريق على آخر. فهذه القواعد الطبيعية لقيام دولة طبيعية وفعليّة، فلا يمكن ان تُعتبر الدولة أنها لا تقوم بواجباتها في الدفاع عن الحدود، اذا لم تكن هي الأمر النهائي في موضوع

2

ثانياً

رؤية إصلاحية شاملة للانتقال من دولة منتهكة السيادة إلى دولة فعليّة

في هذا السياق، لم تعد مسألة إعادة إعمار ما دمرته الحرب مسألة هندسية أو مالية فحسب، بل أصبحت قضية إعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة. فالتحدي الحقيقي لا يكمن فقط في ترميم البنى التحتية أو استقطاب الاستثمارات، بل في بناء دولة قادرة على حماية سيادتها، وفرض القانون على كامل أراضيها، وإدارة اقتصاد منتج ومستدام، وتوفير بيئة سياسية مستقرة تسمح بقيام عقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين [6].

إن التجارب الدولية تُظهر أن الدول التي نجحت في النهوض بعد الحروب الكبرى لم تكتفِ بإعادة البناء المادي، بل استثمرت في إصلاح مؤسساتها السياسية والدستورية والاقتصادية والأمنية والتربوية.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الإصلاحات الجوهرية التي يحتاجها لبنان على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والتربوية والدستورية، من أجل تحويل تداعيات الحرب وما خلفته من دمار وأزمات إلى فرصة تاريخية لإعادة تأسيس الدولة وبناء نموذج وطني جديد قادر على تحقيق الاستقرار والتنمية والسيادة في القرن الحادي والعشرين.



لقد أظهرت المواجهات الإقليمية والتحولت الاستراتيجية في الشرق الأوسط أن المشكلة اللبنانية تتجاوز الأزمات الطرفية أو الخلافات السياسية التقليدية، لتصل إلى أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة الدولة نفسها وبقدرتها على ممارسة وظائفها السيادية الأساسية. فالدولة التي لا تحتكر قرار الحرب والسلم، ولا تمتلك السيطرة الكاملة على حدودها وقراراتها الاستراتيجية، تبقى عرضة للاهتزاز مع كل تحول إقليمي أو دولي. كما أن الاقتصاد الذي يعتمد على المساعدات والتحويلات الخارجية أكثر مما يعتمد على الإنتاج الوطني يصبح هشاً أمام أي اضطراب جيوسياسي. أما النظام السياسي القائم على التوازنات الطائفية والمحاصصة، فقد أثبت محدوديته في إدارة الأزمات الكبرى وفي إنتاج سلطة قادرة على اتخاذ قرارات وطنية جامعة.



الإصلاح السياسي

ومن هذا المنطلق، يعتبر بو نصيف أن الحفاظ على التعددية اللبنانية يقتضي الاعتراف بها داخل النظام السياسي والإداري عبر صيغ مختلفة من التمثيل التوافقي، سواء من خلال المحاصصة أو الكوتا في المواقع السياسية والإدارية، بما يضمن مشاركة جميع المكونات ويحول دون تهميش أي منها، ويساهم في تعزيز الاستقرار الوطني.

ويتجاوز أبو نصيف النقاش المتعلق بالمحاصصة لي طرح مراجعة أوسع لبنية الدولة اللبنانية نفسها. فهو يرى أن لبنان اختير نموذج الدولة المركزية لعقود طويلة، سواء في ظل نظام ما بعد الاستقلال عام 1943 أو بعد إقرار اتفاق الطائف، من دون أن يتجس هذا النموذج في معالجة التوترات الناجمة عن التعددية الطائفية والسياسية، بل إن بعض الإشكاليات ازدادت تعقيداً في مرحلة ما بعد الطائف. وبناءً على ذلك، يطرح النظام الفدرالي الإثني - الجغرافي كبديل محتمل يسمح لكل مكون بإدارة شؤونه المحلية والتعبير عن خصوصياته الثقافية والسياسية ضمن إطار الدولة الواحدة، من دون أن يفرض خياراته أو رؤيته على المكونات الأخرى. ويستشهد بالتجربة السويسرية بوصفها نموذجاً ناجحاً في إدارة التنوع، مع التأكيد على أن أي نظام فدرالي لا يمكن استنساخه بصورة حرفية، بل يجب أن يُصمم وفق الخصائص التاريخية والاجتماعية والسياسية اللبنانية.



ويقوم هذا التصور على مبدأ توسيع نطاق اللامركزية السياسية بحيث لا تقتصر الفدرالية على إدارة الشؤون الداخلية والإقليمية، بل تشمل أيضاً تحمّل كل إقليم أو مكون مسؤولية القرارات السياسية والأمنية التي يتخذها بما في ذلك السياسة الخارجية، بحيث لا تُفرض تداعيات تلك الخيارات على بقية المكونات التي لم تشارك في اتخاذها.

وبين الدعوات إلى تطوير النظام الطائفي ضمن إطار الدولة المدنية التدريجية، وبين الطروحات الداعية إلى إعادة هيكلة الدولة على أسس فدرالية، يبقى النقاش اللبناني قائماً حول أفضل السبل للتوفيق بين متطلبات المواطنة من جهة، وضمانات الشراكة وحماية التعددية من جهة أخرى، في مجتمع لا تزال الهويات الجماعية تشكل أحد أبرز عناصر تكوينه السياسي والاجتماعي.

شكّل النظام الطائفي، منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920، الإطار الذي نُظمت من خلاله التعددية اللبنانية، باعتباره صيغة تهدف إلى ضمان مشاركة مختلف المكونات الدينية والطائفية في إدارة الدولة. غير أن هذا النظام تحوّل تدريجياً من آلية لتنظيم التنوع إلى وسيلة لتوزيع السلطة والنفوذ بين الزعامات الطائفية، بحيث أصبحت الطائفة، لا الدولة، المرجعية الأساسية التي تُمارس من خلالها الحقوق السياسية والاجتماعية وتدار من خلالها شبكات المصالح والخدمات.

وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف مفهوم المصلحة العامة وإلى تحويل المؤسسات الدستورية والإدارية إلى ساحات للمحاصصة وتقاسم النفوذ، بدلاً من أن تكون أدوات فاعلة لإدارة الشأن العام. كما ساهم في إضعاف آليات المحاسبة السياسية، إذ غالباً ما يُعاد انتخاب المسؤولين استناداً إلى اعتبارات الانتماء الطائفي أكثر من ارتباط ذلك بالكفاءة أو الأداء أو القدرة على تحقيق الإنجازات.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يرى البعض أن اعتماد مسار إصلاحي تدريجي يهدف إلى الانتقال نحو دولة المواطنة، من خلال تطبيق البنود الإصلاحية المنصوص عليها في اتفاق الطائف، ولا سيما إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية اللبنانية، بالتوازي مع انتخاب مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي [7].

في المقابل، رأى الدكتور هشام بو نصيف، في حديث مع "النهار"، أن المحاصصة الطائفية لا تُعدّ ظاهرة سلبية في المجتمعات المتعددة طائفيًا، بل تشكل آلية ضرورية لضمان مشاركة جميع المكونات في الحياة السياسية والإدارية ومنع تحوّل التفوق الديموغرافي إلى هيمنة سياسية دائمة. وبحسب بو نصيف، إن الاستغناء الكامل عن أشكال التمثيل التوافقي يؤدي حكماً إلى تحويل الأقليات الديموغرافية إلى أقليات سياسية دائمة، كما حال الأقباط في مصر على سبيل المثال، مقابل تكريس الأثرية الديموغرافية كأثرية سياسية دائمة، بما يفرض إلى هيمنة مكون على آخر ويتعارض مع مبدأ الشراكة الذي تقوم عليه المجتمعات التعددية.

الإصلاح الأمني

ويعزز في الوقت نفسه سيادة الدولة وقدرتها على إدارة حدودها بصورة فعالة.

وفي هذا السياق، شدّد الوزير السابق والنائب أشرف ريفي على أن إنهاء ازدواجية السلطة الأمنية يقتضي أن تكون الدولة الجهة الوحيدة المخوّلة اتخاذ القرار الأمني، وأن تنفرد الأجهزة الرسمية بممارسة المهام الأمنية ضمن الأطر القانونية والدستورية، مع منع أي تدخل خارجي أو داخلي في صلاحياتها واختصاصاتها.

كما دعا إلى معالجة مظاهر التشتت الأمني عبر تعزيز جهود مكافحة التجسس، وتحسين قواعد البيانات الوطنية وحماية المعلومات الحساسة، وتوحيد النشريات الأمنية وآليات تبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة، إضافة إلى تحديد الصلاحيات بوضوح بما يمنع التداخل والازدواجية. وأكد أن ولاء الأجهزة الأمنية يجب أن يكون للدولة اللبنانية ومؤسساتها الدستورية وقرارات حكومتها، بعيداً عن أي اعتبارات حزبية أو إصطفافات سياسية، بما يضمن قيام منظومة أمنية وطنية موحدة تخدم المصلحة العامة وتحافظ على استقرار البلاد وسيادتها.

إن بناء دولة قوية وقادرة يتطلب حصر حق استخدام القوة الشرعية بالمؤسسات الدستورية، بما يضمن وحدة القرارين الأمني والدفاعي تحت مظلة الدولة. ولا يقتصر ذلك على تعزيز قدرات الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية وتطوير تجهيزاتها وكفاءاتها البشرية، بل يشمل أيضاً توحيد الرؤية الاستراتيجية للأمن الوطني وترسيخ آليات التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات المعنية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، بات الأمن السيبراني يشكل أحد أبرز عناصر الأمن الوطني. فالتحديات الأمنية الحديثة لم تعد تقتصر على التهديدات التقليدية، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي من خلال الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية والمؤسسات الحكومية والمالية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء وكالة وطنية متخصصة بالأمن السيبراني تتولى وضع الاستراتيجيات الوطنية لحماية الشبكات والأنظمة الإلكترونية وتعزيز الجاهزية الرقمية للدولة.

كما يتطلب الإصلاح الأمني الشامل تعزيز الرقابة الفعالة على الحدود البرية والبحرية والجوية، بما يساهم في الحد من عمليات التهريب ومكافحة الجريمة المنظمة وضبط حركة العبور غير الشرعية،



الإصلاح الاقتصادي

حزمة متكاملة من الإصلاحات المالية والاقتصادية، تبدأ بإعتماد نظام صرف مرن وملائم للمتغيرات الاقتصادية، بالتوازي مع مكافحة التضخم. كما شدّدت على أهمية إصلاح النظام الضريبي ليصبح أكثر عدالة وكفاءة ودعت لمكافحة التهريب الذي يستنزف موارد الدولة ويقوض المنافسة المشروعة.

وأكدت الدكتورة بايكر أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة، مشيرة إلى أن نجاح هذه الشراكة يستلزم إصلاح القطاع العام وتطهيره من الفساد، بما يضمن تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات فعالة وقادرة على أداء دورها التنموي.

وأضافت أن تحقيق هذه الأهداف يستدعي وجود دولة موحدة وقوية تحتكر القرار والمؤسسات الشرعية، لا دويلات داخل الدولة، لأن بناء مؤسسات عامة سليمة وفعالة لا يمكن أن يتم إلا في ظل دولة قادرة على فرض القانون وتطبيقه على الجميع. كما شدّدت على ضرورة تمتع مصرف لبنان بالاستقلالية الكاملة بعيداً عن الضغوط والتدخلات السياسية، بما يمكنه من أداء دوره في حماية الاستقرار النقدي والمال.

تُعد الأزمة الاقتصادية اللبنانية من أكبر الأزمات المالية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة. وقد كشفت هذه الأزمة هشاشة النموذج الاقتصادي الذي اعتمد على ثلاثة مصادر رئيسية: التحويلات الخارجية، والقطاع المصرفي، والقطاع العقاري [٨].

لقد أنتج هذا النموذج ما يُعرف بالاقتصاد الريعي، أي الاقتصاد الذي يعتمد على تدفقات مالية لا ترتبط بالإنتاج الفعلي للسلع والخدمات. ونتيجة لذلك، تراجعت الصناعة والزراعة، وارتفعت معدلات الاستيراد، وتفاقم العجز التجاري، فيما أصبح النمو الاقتصادي مرتبطاً بتدفق الرساميل الخارجية أكثر من ارتباطه بالإنتاج الوطني.

إن أي مشروع للنهوض الاقتصادي يجب أن يبدأ بالانتقال إلى اقتصاد منتج. ويتطلب ذلك وضع سياسة صناعية حديثة تركز على الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجية. كما ينبغي تحديث القطاع الزراعي عبر إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتحسين شبكات الري والتسويق والتصدير [٩].

في هذا السياق، أشارت الخبيرة الاقتصادية والأستاذة الجامعية الدكتورة نيكول بلوز بايكر، في حديث مع «النهار»، أن إعادة بناء الاقتصاد تتطلب

الإصلاح الدستوري

أزمة انشقاق السلطات

أثبتت الممارسة أنَّ آليات انشقاق السلطات، ولا سيما انتخاب رئيس الجمهورية وتأليف الحكومة، تحتاج إلى إعادة تنظيم بما يمنع الفراغ المؤسسي.

انتخاب رئيس الجمهورية

ينبغي تعديل آلية الانتخاب بحيث يؤدي إخفاق مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية بعد عدد محدد من الدورات (مثلاً ثلاث دورات) إلى اعتباره منحلًا حكماً والدعوة إلى انتخابات نيابية جديدة، بما يحقّز المجلس على القيام بواجبه الدستوري. كما يُستحسن وضع نظام واضح للترشح لرئاسة الجمهورية، يفرض إعلان الترشيحات قبل المهلة الدستورية بوقت كافٍ، بما يضمن شفافية العملية الانتخابية ويحول دون طرح مرشحين بصورة مفاجئة من وراء الستار.

تكشف الأزمات السياسية المتكررة في لبنان وجود ثغرات كبيرة في التطبيق الدستوري وفي آليات عمل المؤسسات. فالتعطيل المتكرر للاستحقاقات الدستورية، والفراغات السياسية الطويلة، والخلافات حول تفسير الصلاحيات، كلها مؤشرات على الحاجة إلى مراجعة دستورية عميقة.

أشار المحامي الدكتور رزق زغيب في حديث مع النهار، إلى أنَّ رُوحية اتفاق الطائف تقوم على إرساء نظام حكم قائم على المشاركة الوطنية، بما يمنع منطق الغلبة أو القهر السياسي، وذلك من خلال تكريس مبدأ المناصفة في مجلس النواب واعتماد الشراكة الفعلية في ممارسة السلطة التنفيذية داخل مجلس الوزراء. إلا أنَّ التجربة الدستورية والسياسية الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً كشفت عن عدد من الثغرات والإشكاليات التي أثّرت على حسن سير المؤسسات الدستورية وفعاليتها.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير آليات دستورية وقانونية تضمن تفعيل عمل السلطات العامة، من دون المساس بالمرتكزات الأساسية للمشاركة التي أرساها اتفاق الطائف. وعليه، ينبغي أن يحقق أي تعديل دستوري أو تشريعي توازناً بين مبدأ المشاركة ومبدأ الفعالية، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.



الإصلاح التربوي

كذلك يؤكد كرم على أهمية تطوير مناهج مرنة تجمع بين الثوابت الوطنية الأساسية والمهارات الحديثة، من خلال دمج الثقافة الرقمية والمالية، ومهارات الذكاء الاصطناعي فضلاً عن الوعي البيئي، وريادة الأعمال، والمسؤولية المدنية. كما يدعو إلى إنشاء منظومة وطنية متكاملة لتنمية المهارات مدى الحياة، من بينها "جواز الذكاء الاصطناعي اللبناني" الذي يوثق الكفاءات والخبرات والشهادات، ويسهل الانتقال بين التعليم وسوق العمل. وفي الوقت نفسه، يمنح المعلمين دوراً محورياً باعتبارهم قادة للتغيير التربوي عبر تدريب متخصص وتمكينهم من المشاركة في تصميم المناهج والمحتوى التعليمي والإشراف على استخدام التقنيات الحديثة.

ويربط المحاور من جهة بين تحديث المناهج وتعزيز التربية المدنية؛ وبين البحث العلمي وبناء المواطن اللبناني القادر على التفكير النقدي والمشاركة المسؤولة في المجتمع. فالتربية المدنية لا ينبغي أن تبقى مادة نظرية قائمة على الحفظ، بل يجب أن تتحول إلى ممارسة يومية داخل المدرسة، بالتوازي مع ترسيخ ثقافة البحث العلمي منذ المراحل المبكرة، وبناء شراكات فاعلة بين المدارس والجامعات والقطاعين العام والخاص والجهات اللبنانية في الخارج. والغاية النهائية من هذه الإصلاحات هي تخريج أجيال تمتلك مهارات عملية وخبرات حياتية ومشاريع مبتكرة، بما يجعل التعليم نقطة الانطلاق الحقيقية لنهضة لبنان واستعادة قدراته البشرية والتنموية على المدى الطويل.

إن إصلاح النظام التربوي في لبنان يشكّل مدخلاً أساسياً لعملية التعافي الوطني وبناء مستقبل الدولة، انطلاقاً من أن التعليم هو الركيزة التي تستند إليها التنمية الاقتصادية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية. ويواجه القطاع التربوي تحديات كبيرة تتمثل في تقادم المناهج التعليمية، وضعف التعليم المهني، واستمرار الخلافات حول تدريس التاريخ الوطني، ما يستدعي إطلاق عملية إصلاح شاملة تقوم على تحديث المناهج وتعزيز التفكير النقدي والابتكار والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، إلى جانب دعم الجامعة اللبنانية وتشجيع البحث العلمي والتعاون الأكاديمي الدولي بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي [5].

وفي هذا السياق، طرح الخبير في القطاع التربوي والتكنولوجيا جوني كرم خلال حديثه مع "النهار"، رؤية متكاملة لتطوير التعليم في مرحلة ما بعد الأزمات، تقوم على الانتقال من الإصلاح التقليدي إلى نموذج تربوي جديد يربط التعليم بالتعافي الوطني والكرامة الإنسانية وفرص العمل والمواطنة الفاعلة. وتضع هذه الرؤية سعادة الطفل ودعمه النفسي والاجتماعي في صلب العملية التعليمية، مع توفير بيئة مدرسية آمنة ومستقرة. كما تدعو إلى اعتماد آليات تمويل أكثر عدالة وشفافية تتمحور حول المتعلم، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والمتضررة من الأزمات الاقتصادية والانقطاع عن التعليم، مع تعزيز المساءلة من خلال مؤشرات أداء واضحة تضمن جودة الخدمات التعليمية وشموليّتها.

الإصلاح الدستوري

تأليف الحكومة

ينبغي تحديد مهلة دستورية واضحة لتشكيل الحكومة، بحيث يُعتبر الرئيس المكلف معذوراً حكماً عند انقضائها من دون تأليف، بما يمنع استمرار التكليف إلى أجل غير محدد، والأمر لا يشكل مساً بمكانة رئيس الحكومة لأن الفيصل في أي نزاع يحول دون التشكيل سيكون النواب عبر إعادة الاستشارات النيابية، فإما ينصروه أو يخذلوه.

أزمة التوازن بين السلطات

تعاني العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية من توازن سلبي، ينعكس أحياناً في تعطيل عمل المؤسسات.

ينبغي إعادة النظر في آليات التوازن بين السلطين، بما في ذلك تنظيم إمكانية حل مجلس النواب وفق ضوابط دستورية محددة تحررها من الشروط التعجيزية القائمة حالياً. كما يجب تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب من خلال انتظام جلسات المساءلة والاستجواب والمحاسبة، على أن تُعقد بصورة دورية، بما يعزز الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة.



وعلى صعيد العمل الحكومي، ينبغي تكريس وتعزيز مبدأ التضامن الوزاري، بحيث لا تتحول الحكومة إلى إطار يضم أغلبية وأقلية معارضة أو "حكومات داخل الحكومة"، وهي ممارسة لا تتسجم مع طبيعة النظام البرلماني. وفي هذا الإطار، يمكن منح رئيس الجمهورية، بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، صلاحية إقالة أحد الوزراء عند الاقتضاء، من دون اشتراط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، بما يساهم في تعزيز الانضباط داخل السلطة التنفيذية وازدواج الهرمية السياسية الواجب توفيرها.

أزمة جودة التشريع

تقتضي جودة التشريع تحديث الآليات الدستورية التي تضمن سرعة إصدار القوانين مع الحفاظ على جودتها ورماتها والتناسق العام فيها عبر:

أ- إعادة إحياء نظام التفويض التشريعي، بما يتيح للحكومة إصدار مراسيم تشريعية ضمن حدود وضوابط، على أن تُعرض لاحقاً على مجلس النواب للمصادقة عليها أو رفضها.

ب- تفعيل أحكام المادة 58 من الدستور المتعلقة بمشاريع القوانين المستعجلة المحالة من الحكومة إلى مجلس النواب، مع تنظيم واضح لبدء سريان المهلة المحددة بأربعين يوماً وأثار انقضائها.

ج- تنظيم آلية اقتراح التعديلات النيابية على مشاريع واقتراحات القوانين امام الهيئة العامة للمجلس، بحيث تكون جميع التعديلات مقدمة خطياً ومعللة، بما يعزز جودة النقاش التشريعي ويؤمن وضوح هذا المسار.



خاتمة

لا نعرف متى يخرج لبنان من واحدة من أصعب المراحل التي مرّت عليه منذ قيام دولته الحديثة، فيما تبدو الأسئلة التي تنتظره في اليوم التالي للحرب أكبر من مسألة معالجة الخسائر المباشرة. فالتجربة اللبنانية، بما حملته من حروب واحتلالات وأزمات سياسية وانهيارات اقتصادية، أظهرت أن المشكلة تبدأ من مكان أعمق: من قدرة الدولة نفسها على أن تكون صاحبة القرار والمرجعية التي يعود إليها اللبنانيون.

منذ أحداث عام 1958، مروراً بالسلاح الفلسطيني والاحتلال السوري والاحتلال الإسرائيلي والحروب كافة، وصولاً إلى صعود تنظيم حزب الله غير الشرعي واتساع النفوذ الإيراني، عاش لبنان مراحل طويلة كانت فيها سيادته متفككة، وكان القرار الوطني يتأثر بقوى ومصالح تتجاوز مؤسساته الدستورية. ومع الوقت، نشأت في أعماق الدولة "دولة عميقة"، رعاها النظام السوري السابق ومن بعده حزب الله، واستفادت من منظومة سياسية وإدارية متشابكة منحت غطاءً لاستمرار السلاح خارج المؤسسات الشرعية، وساهمت في ربط القرار الوطني باعتباريات إقليمية تحت عناوين كبيرة؛ حمت في مراحل سابقة "الكفاح المسلح" على أرض لبنان وأهداف نظام الأسد، ومن بعده المشروع الإيراني. وأدّى ذلك إلى إفراغ عدد من المؤسسات من وظيفتها الأصلية وتحويلها، في مراحل مختلفة، إلى ساحات للتعطيل والمراع على النفوذ.

من هنا، تبدو الأزمة اللبنانية أعمق من أزمة نصوص دستورية أو قصور في فكرة الدولة التي قام عليها لبنان. فقد امتلكت الدولة اللبنانية منذ نشأتها الكثير من مقومات الدولة الحديثة: دستوراً، ومؤسسات، وإدارة، وحياء سياسية وثقافية واقتصادية نشطة. إلا أن هذه المقومات بقيت عرضة للاهتزاز كلما غابت سلطة الدولة وانتقلت أجزاء من وظائفها السيادية إلى قوى موجودة خارجها. لهذا تشكّل استعادة الدولة لسيادتها نقطة الانطلاق لأي مشروع جدّي للنهوض، عبر حصريّة السلاح وقرار الحرب والسلام بيد المؤسسات الشرعية. فوجود سلطة واحدة تطبّق القانون على الجميع هو الأرضية التي تسمح بإصلاح الاقتصاد والقضاء والإدارة والنظام السياسي، وتحمي هذه الإصلاحات من السقوط مجدداً عند كل تبدّل في موازين القوى.

لكن استعادة السيادة، على أهميتها، تفتح الباب أمام السؤال الأصعب: أي دولة يريد اللبنانيون بناءها بعد ذلك؟ بعد عقود من تجربة الدولة المركزية وما رافقها من محاصصة وتعطيل وصراعات على القرار، أصبح من المشروع فتح نقاش جدّي حول الصيغ التي تحقق "اتحادية الدولة"، وتحمي خصوصيات مكوناتها، وتحول دون قدرة أي طرف على تحميل بقية اللبنانيين نتائج خيارات أمنية أو استراتيجية لم يشاركوا في اتخاذها.



ويصعب فصل هذا النقاش عن ورشة إصلاح أوسع. فالدولة القادرة تحتاج أيضاً إلى اقتصاد يعيد الاعتبار إلى الإنتاج والمعرفة ويخفف الارتهاق للتدفقات الخارجية، كما تحتاج إلى أجهزة أمنية تعمل ضمن قرار وطني واحد، وحدود مضبوطة، وقدرات حديثة تشمل الأمن السيبراني وحماية المعلومات. وتحتاج كذلك إلى تعليم يعيد بناء العلاقة بين المواطن والدولة، ويمنح الأجيال الجديدة المعرفة والمهارات والقدرة على التفكير النقدي والمشاركة في الحياة العامة.

وهنا تحديداً تكمن أهمية اللحظة التي يمرّ بها لبنان. فالتحولات التي أعقبت "7 أكتوبر 2023"، والتراجع الذي أصاب منظومة النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، و"اتفاق الإطار" بين لبنان وإسرائيل، تفتح نافذة سياسية نادرة أمام الدولة اللبنانية، وقد لا تبقى هذه النافذة مفتوحة إلى أجل غير محدد. لذلك ترتبط المرحلة المقبلة بقدرة الدولة اليوم، برئيسيها ومؤسساتها الدستورية، على تفكيك السلاح غير الشرعي، خصوصاً أن انسحاب إسرائيل من لبنان مرتبط بإنهاء هذا السلاح. ولنفتّض أن إسرائيل انسحبت اليوم من كل لبنان، وبقي ما تبقى من سلاح حزب الله في المخازن والأنفاق، فلن يتغيّر شيء جوهري، وسيعود خطر التصعيد، لأن مسببات الحرب لم تنته. إعادة بناء ما دُمّرت الحرب بعد نهايتها، وتوازنات جديدة، يمكن أن تعيد الطرقات والمنازل والمنشآت، أما استنهاض لبنان فيحتاج إلى إعادة النظر في طريقة عمل الدولة نفسها: كيف تتخذ القرارات، وكيف تُمارس السلطة، وكيف تُدار الموارد العامة، وكيف يشعر المواطن بأن حقوقه مرتبطة بتركيبة تحميه وتحمي ثقافته وخصوصيته، وصولاً إلى قاعدة تحقق رفاهيته وتعيد إليه ذويه من الاغتراب.

لهذا لا يمكن التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب باعتبارها عودة إلى ما كان قائماً قبلها. فالعودة إلى الصيغة نفسها، بالأدوات والممارسات نفسها، ستعيد إنتاج الأزمات نفسها، ولو بعد حين. المطلوب هو الانتقال إلى مرحلة يصبح فيها بناء الدولة مشروعاً سياسياً قائماً بذاته، يبدأ باستعادة القرار السيادي وحصريّة السلاح، ويمتد إلى إصلاح النظام السياسي والاقتصاد والأمن والتعليم وغيرها من ركائز الإدارة والحكم.

بعد أكثر من مئة عام على قيام لبنان الكبير، تبقى المسألة التي تواجه اللبنانيين شديدة الوضوح: كيف يحافظون على بلدهم المتعدّد؟ الإجابة لن تأتي من تعديل دستوري واحد، أو خطة اقتصادية واحدة، أو تسوية سياسية مؤقتة. إنها مسار يبدأ عندما تصبح الدولة صاحبة السلطة الشرعية الوحيدة، ويصبح قرار الحرب والسلام قراراً وطنياً حصرياً، وتحوّل سيادة القانون إلى قاعدة فعلية في إدارة الحياة العامة. عندها تصبح الإصلاحات الأخرى قابلة للحياة والاستمرار، ويمكن للبنان أن يتقدّم نحو مؤتيه الثانية باعتباره دولة مكتملة الأركان، قادرة على إدارة تعدداتها وصون خصوصية مكوناتها وحماية مصالح مواطنيها، وأن تصبح أرضه "مساحة لبنانية مفتوحة على فرص المستقبل"، بعدما كانت طوال عقود "ساحة مفتوحة لصراعات الآخرين وحروبهم".

مراجع

- 1- شيحا، ميشال. لبنان في الميزان. بيروت: دار النهار، 1994
- 2- مالك، شارل. مقدمة الدستور اللبناني: فلسفة الكيان والدولة. بيروت: مؤسسة شارل مالك، 2002
- 3- الصلح، كمال. تاريخ لبنان الحديث. بيروت: دار النهار، 1965
- 4- الجمهورية اللبنانية. الدستور اللبناني وتعديلاته وفق وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف). بيروت: مجلس النواب اللبناني، 1990
- 5- سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987
- 6- الصايغ، يزيد. بناء الدولة في لبنان: التحديات والفرص. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018
- 7- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة اللبنانية. إعادة بناء الدولة اللبنانية: الحوكمة والإصلاح بعد الأزمات. بيروت: الجامعة اللبنانية، 2022
- 8- البنك الدولي. المرصد الاقتصادي للبنان: الأزمة المستمرة وآفاق التعافي. واشنطن: البنك الدولي، 2024
- 9- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). لبنان: الإصلاحات المطلوبة من أجل التعافي الاقتصادي والمؤسساتي. بيروت: الإسكوا، 2023

مقدمة

بقلم **الخوري ريمون ابي تامر**

أولاً

بين "السيادة" وضرورة الاستنهاض
بقلم **لوسيان شهبان**

ثانياً

رؤية إصلاحية شاملة للانتقال من
دولة منتهكة السيادة إلى دولة فعالية
بقلم **انطوني نعيم**

خاتمة

بقلم **لوسيان شهبان**

